الأستاذ الأكاديمي وسوسيولوجيا الحقل الجامعي

بوبكر بوخريسه

جامعة " باجي مختار" عنابة

الملخص:

لطالما سجل ظهور المثقف علامة فارقة في الحياة الاجتماعية، وخصوصا في أماكن الممارسة ، بما في ذلك الجامعة . حيث أن كتاب " الإنسان الأكاديمي " لبيار بورديو يقدم توضيحا ونقدا مميزا لهذا الأستاذ الجامعي أو الإنسان الأكاديمي . إذ يبين لنا بأن استراتيجيات المصالح والمعارضة ، في ظل بعض الشروط ، هي التي توجه عمل هذا الأستاذ داخل الحقل الأكاديمي ، بما فيها الباحث السوسيولوجي ، الذي يفترض فيه أنه ملاحظ جيد للفضاء الاجتماعي . وسنوضح سوسيولوجيا هذا الحقل الأكاديمي وفق النقاط الموضحة بالعناوين الفرعية أدناه .

abstract :

The emergence of a person of culture in social life has Always made a difference, especially in specific fields like university. Bordieu's" Homo academicus" provides a clear and unique criticism to this " academic Man" which clarifies , to us, that the strategies of ineterest as well as of opposition, in certain conditions, actually guides the deeds of that man inside that academic field, including the sociological researcher, who is supposed to watch the sociological atmosphere closely.

The sociology of this academic field will be clarified in the subtitles mentioned below.

إن المقاربة البورديوسية للمؤسسة المدرسية وبشكل أخص الجامعة، لا يمكنها سوى أن تتوّج بتفكير يتناول بالمقابل، موضوع نشاط الباحث السوسيولوجي نفسه، بقدر ما يسجل ذلك النشاط في بنيات مؤسساتية حقيقية، تشترك في وظيفة إعادة الإنتاج الاجتماعية. ويكون من المضلّل الاعتقاد بأن السوسيولوجي، كما هو حال المثقف من جهة أخرى، لأنه يلاحظ الفضاء الاجتماعي، سيتحرّر من ذلك الفضاء الذي يقوم بملاحظته. إن "وهم المثقف الحر"، المنافق الحقيقي، يختزل في كونه تفكيرا خالصا يضع نفسه أمام مشهد العالم الاجتماعي الذي يصفه أو يحلله، يكون في الواقع الوسيلة المفضلة لإدخال لا وعيه الاجتماعي، عن طريق النصب والاحتيال، في عملية التحليل. هذا ألأمر، يشكل هنا، كما سنلاحظ ذلك لاحقا، "وهما سكولاستيا" (مدرسيا)، ومنبع حالات من سوء فهم للسوسيولوجيا. إن إجراء عودة انعكاسية حول ممارسة الباحث السوسيولوجي الخاصة به، كشرط لكل نشاط علمي لا يعني في نظر بيير بورديو القيام باستبطان أغوار وعي الأفراد، لكنه يعني قبل شيء، استخلاص نتائج وضعية السوسيولوجيا في حقل مؤسساتي، وهي وضعية ترتب بالطبع عواقب وخيمة على الممارسات السوسيولوجية.

وبصورة أعمق، فإن الأمر يتعلق بالتساؤل حول العمليات الفكرية التي يقوم بها الباحث السوسيولوجي، على كافة مستويات عمله والفارق الذي يتطلبه بين "وجهة النظر النظرية" المحتومة التي تترتب عنه والمعنى التطبيقي الذي يقوم

بتحليله. هذا الفارق الذي يتمثل أساسا في إعطاء أحقيّة للممارسات، هو نتيجة تاريخ وشروط بروز عقل وتنظيم كيان مستقل من المتخصصين: هو ظهور الإنسان الأكاديمي الذي يجمع هؤلاء الأساتذة (البروفيسورات) الباحثين والذين يتفقون، مهما كانت اختلافاتهم، على مصلحة مواضيع اختلافهم وعلى الإجراءات التي تسمح لهم بالفصل بينها. هكذا ندرك إذن، أن الأمر يتعلق لا أكثر ولا أقل بظهور حقل دراسة مستقل، حقل أكاديمي، تؤثر بنيته الخاصة في إنتاج الحقيقة (ومن بينها الحقيقة السوسيولوجية) التي هي علة وجوده. وأن العمليتين الاثنتين اللتان تسمحان بـ"وضعنةالموضوعاتية" [سوسيولوجيا الحقل الأكاديمي والتساؤل حول المقاربة الفكرية التي تمثل أساسها] تكونان مكملتين إحداهما للأخرى. من جهة أخرى، أن عمل موضوعية الموضوعاتية [مثلما يمكن أن نعتقد ذلك، بشكل مستسهل] هو استراتيجيا شك تطبق مباشرة على الحقيقة التي ينتجها الحقل الأكاديمي. يحاول بورديو بالعكس، أن يبيّن لنا بأن استراتيجيات المصالح والمعارضة، في ظل بعض الشروط، هي التي توجه عمل الأعوان (الأساتذة) داخل الحقل الأكاديمي، أبعد من أن تكون لامتوافقة مع إنتاج الحقيقة، فإنها تشكل قاعدتها ودافعيتها.

في عبارة أخرى، بقدر ما يؤمن فيه الحقل الأكاديمي استقلاليته حيال حقل السلطة، فإن المصالح التي توجه عمل الأعوان تتوج بإنتاج الحقيقة، تمثل ميكانزما يذكرنا بقوة بـ"الحيلة والعقل" الذي بنى عليه فريدريك هيجل فلسفة التاريخ الخاصة به. وهكذا، فإن الإنسان (الأستاذ، البروفيسور) الأكاديمي [شريطة أن يكون الحقل الأكاديمي مستقلا بما يكفي]، يمكن أن تتمثل مصلحته في إنتاج الحقيقة. ومن الواضح أن بورديو يرفض هنا البديل بين الرؤية المثالية للعالم الذي يخضع نشاطه برمته لحب لا مبالي للعقل والنزعة الساخرة لنوع من سوسيولوجيا العلم [الشائعة (السوقية) التي تنتشر عنها في الغالب] التي تختزل إنتاج الحقيقة وإذن الحقيقة المنتجة في مرتبة عبارة أو من الأحسن، أدوات في خدمة غايات خارجية عنها [منح قروض، آفاق سيرة مهنية، مركز ومكانة ثقافية، فكرية، الخ.). ولهذا السبب، فمن المفارقة هنا، أن يصبح تفكير بورديو جد إبستمولوجي [في كتابه تأملات باسكوالية (Bourdieu, 1997)، على سبيل المثال] وبشكل كبير سياسيا مباشرة، إن لم نقل معياريا بقدر ما يقوده التساؤل عن ممارسات السوسيولوجيين إلى أن يتبنى مواقف حول وظيفة السوسيولوجيا، في إطار الحقل الاجتماعي.

1. الجامعة والأستاذ الأكاديمي

يعتبر كتاب "الإنسان [الاستاذ والباحث] الأكاديمي" (Bourdieu, P. (1984),*Homo academicus, Paris,* Éditions de Minuit) لصاحبه بيير بورديو، دون ريب من بين أكثر الكتب إثارة وجدلا، رغم حرصه الشديد على أن يتحلى بقواعد الموضوعية: في الحقيقة، فهو يقوم بوضعنة (أو موضعة) أولئك [مجتمع الأساتذة والباحثين الجامعيين (الأكاديميين)] الذين ينادون في العادة، يتبنّون ويحاولون التقيّد بشروط الموضوعية في أعمالهم، دراساتهم وبحوثهم العلمية. ويكشف بهذه المناسبة ويفشي [بارتكابه مخالفة تتخذ صبغة الخيانة] الحقيقة التي مفادها أن البنيات الموضوعية للكيان الاجتماعي الذي يشكل هذا الباحث هو نفسه فردا منه، يعني بنيات فضاء المراكز (المكانات) التي تتحكم في المراكز الجامعية والسياسية لأساتذة الجامعة (...)، تلك التي تواجه خلالها في فترة البحث، رولاند بارث وريموند بيكار (Roland Barthes et Raymond Picard)، يعني شخصيهما، "سيميولوجيا أدبية" تعتبر بمثابة الطليعة والتاريخ الأدبي التقليدي...

هكذا، في قلب الفروع الأدبية ذاتها، يمكن أن نتعرف على علوم مهيمنة (فلسفة، أدب، تاريخ) ومؤسسات مهيمنة (سوربون، كوليج فرنسا) والتي تتعارض معها علوم خاضعة (سوسيولوجيا، إثنولوجيا، جغرافيا) ومؤسسات خاضعة (جامعة نانتير، مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية). وأن التعارض الذي يبنين الحقل الجامعي، مهما كان بانيا، يمثل في الوقت ذاته، صراعا من أجل فرض الوجود ومعيار مشروعية الهيمنة في هذا الحقل. وعليه، فإن الصراع يكتسي شكل نزاع ومعركة نظرية بين أصحاب الأصولية (الأرثودوكسية) والتقليد من جهة، وأولئك الذين يروّجون للبدعة والثورة العلمية. وأن النقاش بين ريمون بيكار ورولان بارث في سنوات 1960، عبر مجلة "النقد الجديد" (« Nouvelle Critique ») كان يعكس بشكل عجيب صراع المشروعية [ومن أجل تعريف مبدأ المشروعية] الذي يبنين المناظرات الأكاديمية بين المهيمنين والمهيمن عليهم، داخل الحقل الجامعي: فقد كان ريمون بيكار الممثل البارز للسوربون القديمة والنقد الأدبي الذي يرافقها والذي يرتكز على المنهج التاريخي، هو الذي هاجم رولان بارث [وكتابه "حول راسين" (Barthes, R. (1963), *Sur Racine*, Paris :Éditions du Seuil)]، بواسطة مؤلف هجائي صغير تحت عنوان "نقد جديد، حيلة جديدة" (Picard, R. (1966), *Nouvelle Critique, nouvelle imposture, Paris : Pauvert*) حيث ينتقد فيه هذا الأخير منهج النقد الأدبي الذي يوظفه المحدثون المنضوون تحت راية رولان بارث، وبخاصة استخدامهم للنظرية البنيوية.

وإذن، باسم نوع من الأصولية (الأورثودوكسية) ينتقد ريمون بيكار نظراءه من الأساتذة الشباب، باسم تقليد متكلس تقريبا، ويتهم الشباب المسعور المنتمي للنزعة البنائية بأنهم لا يحترمون العقيدة الأدبية والتاريخية التقليدية. وكانت إجابة رولان بارث مهمة ومفحمة بشكل خصوصي، بالنظر إلى أنها لم تبحث عن تبرير نفسها حيال الأورثودوكسية التي يتم التذكير بها بحزم من قبل بروفيسور السوربون، لكنه يرافع بصوت عالي ونبرات قوية عن ابتداعه وتمرده وضرورة إصلاح النقد الأدبي (الهرم): تذمر غاضب ومبجل من جهة، ومروق متحمس من جهة أخرى. وقد اشتغل فتيل هذه المناظرة، بحيث أنها كشفت عن أقطاب تبنين الحقل، إذ يشتغل بيكار وبارث كثنائي، بانعكاس مقلوب بين "اللِّحى" الهرمة والشباب "المتمردين"، بحيث يتبنين الحقل الجامعي بين الورثة والطامحين. لكن، هذا النقاش لا يمكن فهمه إذا لم نضعه في سياق التطور التاريخي من توزيع السلطة بين الكليات وخاصة تفتيت، استقلالية وتمكين الحقل الأكاديمي خصيصا، ما يؤدي إلى تصاعد قوي للفروع العلمية داخل الحقل وتراجع وتخفيض سريع نسبيا للعلوم التي كانت مهيمنة في السابق، مثل الآداب.

2. إشكالية ومقاربة الحقل الجامعي

يشكل كتاب "الإنسان الأكاديمي"، امتدادا للأعمال السابقة التي أجراها بورديو وباسرون حول سوسيولوجيا التربية. هذا المؤلف الذي نشر سنة 1984، يستكشف بنية الحقل الجامعي ويمثل باعتراف صاحبه نفسه تحدّيا، لعدة أسباب من بينها ما يعود إلى صعوبة إخضاع الوسط المهني [الذي يتموقع فيه الباحث السوسيولوجي هو نفسه] وإلى وحشية عملية الوضعنة (Bourdieu, 1984, chap. 1). إننا ندرك، في نظر بورديو، أن بنيات مختلف حقول الفضاء الاجتماعي تكون متماثلة فيما بينها. ولا نفاجأ إذن، عندما نعثر مجددا في الحقل الجامعي على بنيات المعارضة والصراع بين فروع علمية أو إذا استعدنا الالتباس الاصطلاحي الذي وظفه بورديو بين "كليات" جد متشابهة لتلك التي تشهدها حقول اجتماعية أخرى. وبتحليل التناسب بين التوظيف الاجتماعي لأساتذة الجامعة وطلبتهم، والهيبة النسبية التي تتمتع بها المؤسسات الجامعية والبحثية أو كذلك المواقف السياسية للأعوان (الأساتذة)، يمكننا أن نبني تمثلا عن الحقل الجامعي، يعكس

استقطابا بين العلوم (والكليات) المهيمنة اجتماعيا ولكنها تابعة اجتماعيا (مثل الطب والحقوق) وعلوم مهيمنة علميا وتابعة اجتماعيا (مثل الرياضيات والبيولوجيا).

يطرح تحليل الحقل الجامعي على الأستاذ الباحث في علم الاجتماع، الجامعي هو نفسه، إشكالية تحديد وضبط علاقة هذا الأخير بموضوع بحثه، بكيفية جد ملفتة للانتباه (بوخريسه، 2013 : 120-121). لا يوجد هناك شخص أكثر اقتناعا بهذه المعضلة الإبستمولوجية والذي كان أكثر استعدادا –إن لم نقل مدعوا- إلى مقاربتها من الجهبيذ بيير بورديو الذي انكب، منذ زمن طويل، من جهة، على وصف الروابط (العلاقات) بين المراكز (المكانات) الاجتماعية والمراكز العلمية والإشارة من جهة أخرى، [عبر مبحث عام هو "موضوعية الذاتي"] إلى أهمية صراع التصنيفات والتراتبيات الاجتماعية في سياق الصراع الاجتماعي.

وسيحاول، فيما تبقى، أن يتجاهل بأن أشخاصا آخرين غيره، سيتكفلون بكل حزم بأن يلفتوا نظره إلى هذا التضارب. ذلك، أننا ندرك جيّدا، أنه من غير الضروري أبدا، أن نعرف دقة هذه التحليلات لكي نتقبّل الأساس الذي تقوم عليه عمليا، لأن إنكار طابع العلمية الذي يوجه السوسيولوجيا بشكل عام [خاصة عندما تهدد بخلخلة اللعبة الاجتماعية والسلطات السائدة] يرتكز في الأساس على مصادرة من القبيل ذاته. وباختصار، فإن: "الشخص الذي يكتب (بورديو) يحتل هو أيضا مركزا (مكانة) في هذا الفضاء الموصوف: فهو يدرك ويعلم بأن القارئ للنص الذي يكتبه يعي ذلك جيدا" (Bourdieu, 1984 : 39). كيف يمكن، عندئذ، أن يتحرّر هذا الأستاذ الباحث بكيفية موثوق بها، من مختلف الشكوك [التهم، الأحكام المسبقةوالأخلاقيات أو غيرها، والتي يتم الشعور بها بشكل غامض] على أساس أنها تعكس مستوى "الوضوح الخاص" عند الباحث الذي يجري عملية التحليل – [والتي يمكن أن يتصوّرها ويكوّنها القارئ] حيال علمية ومشروع البحث وبشكل لا ينفصل، بشأن أمانة وموضوعية الشخص الذي يدعو إليها؟ وبشكل أساسي، مهما بدا هذا الرهان شخصيا جدا، عند بيير بورديو، تظل المشكلة الأساسية تتمثل في معرفة طبيعة وشروط إمكانية الوضعنة الملائمة والصالحة للكيان الاجتماعي "الذي ندور في فلكه" وشروط التلقي السليم لمحتوى التحليل الذي تجعله جميع الظروف، يشتغل في سياق ومنطق جدالي.

وفي هذا المعنى يقول بورديو، عندما نتخذ عالَما أو كيانا اجتماعيا كموضوع للبحث ونكون منضوين فيه، فإننا سنكون مجبرين على مواجهة [في شكل درامي] عدد من المشكلات الإبستمولوجية الأساسية التي ترتبط جميعها بإشكالية الاختلاف بين المعرفة العملية (التطبيقية) والمعرفة العالمة وبخاصة المشكلة الخاصة بالقطيعة الإبستمولوجية مع التجربة الساذجة واستعادة المعرفة المنجزة، نظير هذه القطيعة. إننا ندرك هذه العقبة الإبستمولوجية التي تقف أمام بلوغ المعرفة العلمية التي يمثلها، سواء الإفراط في الاقتراب من الموضوع أم الإفراط في الابتعاد عنه ومشكلة إعادة بناء علاقة الاقتراب المقطوعة والتي تسمح، لنا بفعل عمل طويل على موضوع وإشكالية البحث أيضا، بإدماج كل ما لا يمكن معرفته (بوخريسه، 2017 : 246). إذ تتميز اليقظةالإبستمولوجيةفيالعلومالإنسانية بأهميةنوعية،خاصةفيما يتعلق بالفصل بين المعرفة الشائعة والخطاب العلمي. وتبدوالأفكارالأوليةبوصفها أفكاراتناغممعالوعيالعاموالمألوف، بحيثتقدمتفسيراتتصلحلكافةالوقائع الاجتماعية: إنها نسيج من القضايا المبتذلةالتيتنتظمبشكليوهم صاحبها بالمعرفة العالمة.

إن القارئ لأسطر هذا المؤلف، سيكون مسؤولا عن التهم التي قد يجرؤ على تصويبها نحو الكاتب: ذلك، لأنه يقرأ بين الأسطر، يرمّم نوعا ما بشكل واعي، بعض نقاط الظل من التحليل أو ببساطة "عندما يفكر، مثلما يقال، في وضعيته (حالته الخاصة)، بحيث يحوّل معنى وقيمة بروتوكول (برنامج) الاستطلاع العلمي الذي تُفرض عليه رقابة تعسفية. وفي ظل عجزه عن كتابة كل ما يعرفه، فإن قرّاء بورديو [الأكثر استعدادا وحزما على شجب كل تلك التهم] يعرفون ذلك في الغالب أفضل منه (ibid, p. 11-28). لكن على منوال آخر، فقد يخاطر عالم الاجتماع بأن يتحول إلى ضحية استراتيجيات الفوضى الجدالية الأكثر تكريسا (إيحاء، أنصاف كلمات، تلميح) والطرائق العديدة التي تتقنها البلاغية والخطابية الجامعية تحديدا.

3. تحليل الموضوع وتجاوز المعرفة الساذجة

وقد حاول بيير بورديو أن يخصص لهذه المشاكل المعقدة، في صورة مواجهة مباشرة، الفصل الأول من هذا الكتاب-التحدّي والذي حمل عنوان "كتاب يستأهل الحرق". وسيمثل هذا التحليل [النص الغزير والخطير، دون ريب] إحدى أندر دعامات بيداغوجيا وقواعد البحث التي لا تضاهى، الصارمة والمتفتحة، والتي تمثل أكبر المضادات (ترياقا) وثوقا، بشأن يقينيات التشيئة النظرية أو الميثودولوجية المزرية. وفي الحقيقة، ليس هناك من شيء أكثر لا تطابقا أو لا تكافؤا، عندما نريد أن نعرض بشكل مقتضب مجموع القضايا التي عالجها الكاتب، مثلما نختزل في شكل مبادئ وتعاليم كل ما يشكل في هذا المؤلف، محاولة عرض عدة سبل وطرائق يريد من خلالها هذا الأستاذ-الباحث، أن يتصدى ويحتوي الآثار السلبية التي تدين بها قراءة وبناء التحليل إلى الحقيقة التي مفادها أن القارئ والقائم بعملية التحليل، يحتلان مركزا في الفضاء الاجتماعي محل الدراسة والتحليل (الجامعة).

وتستهدف مجموع الجهود التي يجب القيام بها من أجل تجاوز التجربة الأولى والمعرفة الساذجة [الغامضة والتوفيقية، الجوهرانية والغائية بشكل بسيط] على العموم، خلق شروط وإمكانية الضبط المنطقية والإمبيريقية للخطاب العلمي. وهي شروط إمكانية، لا يمكن أن تفرزها سوى عملية بناء الموضوع، بمعنى تحديد "مجموعة منتهية من الخصائص الملائمة التي تمأسسها الفرضيات، في شكل متغيّرات فعالة، ترتبط تنوعاتها باختلافات الظاهرة محل الملاحظة (...) والتي تحدد في الوقت ذاته، مجتمع الأفراد محل البحث الذين يتميّزون بأنهم يتمتعون بتلك الخصائص بدرجات متباينة أو كقضية مترتبة عن قراءة، يمكنها أن تخضع للتحقيق والاختبار.

كنا نودّ لو أن الكاتب لم يتوقف، في هذا الميدان، عند سجل الإعذار المألوف وأن يقدم في الوقت ذاته [زيادة إلى العلاقة المقتنعة بفتوحاته] شهادة أصيلة عن الصعوبات واللايقينيات القلقة التي تطبع هذه المقاربة السوسيولوجية [1]. وعلى هذا الأساس، مهما بدت مطمئنة، فإن عملية الوضعنة الأولى [التي تتقيّد بشروط وإجراءات الميثودولوجيا والمفتخرة بمبادئها ومؤشراتها] تخصّص أحيانا بكيفية لا شرعية (دون وجه حق)، نظام ترميز ومبادئ التقسيم الاجتماعي –

[1]- "وأبعد من أن يكون، مثلما بدت تجعلنا نعتقد بعض التمثلات "التعليمية" عن "القطيعة الإبستمولوجية"، نوعا من الفعل الافتتاحي والختامي في الوقت ذاته، فإن القطيعة مع الحدس يمثل تتويجا لعملية ديالكتيكية طويلة يتم فيها تحليل الحدس، بإنجازه من خلال عملية إمبيريقية، ويتم ضبطه، ما يولد فرضيات جديدة، أكثر تفكيرا تجد تجاوزها بفضل الصعوبات والانتظارات التي تفرزها" (ibid, p. 18).

الواعية واللاوعاية- التي يتبناها صاحب التحليل. عندما يتعلق الأمر، على سبيل المثال، بتقييم أشكال ومستويات المشروعية والسلطة الجامعيتين، يتساءل الكاتب بورديو عن أسس وقواعد الارتكاز على معايير رسمية مهيمنة أو بالعكس، على معايير أكثر لارسمية، من أجل عملية تحديد بديلة، تتم صياغتها والدفاع عنها من قبل الطامحين إليها.

ما هي هيئة وسلطة المشروعية التي يمكنها أن تحكم بالتوالي، على موضوعية أنظمة التصنيفات التي يتمثل دورها بالأساس في أنها تكون محل رهان، وجود واشتغال هذا الحقل الجامعي؟ وباسم ماذا ومن يمكن لعالم الاجتماع أن يفصل أو يحسم بشكل أفضل من غيره "(...) في ما لم يتم الفصل فيه في الحقيقة" (ibid, p. 21-22)؟ إن المشكلة التي تتم إثارتها هنا، تتطلب عملية زحزحة وانزلاقا للموضوع والمقاربة. وإذا أرغم صاحب التحليل على التنازل عن طموحه [من أجل بلوغ درجة موضوعاتية قصوى] بشأن قياس وحيد المعنى للظاهرة، فإنه سيستهدف بدلا من ذلك، إعطاء الأحقية والأولية لما قد يشكل تعددية مستويات التقييم التي تشتغل في نطاق ممارسات الحقل الجامعي.

وسيبحث هكذا "(...) في الوقت ذاته، عن تأكيد معرفة مطابقة للعلاقات الموضوعية بين مختلف المراكز (المكانات) والعلاقات الضرورية التي تنبني [بفضل وساطة تطبّعات أصحابها] بين المراكز (المكانات) والمواقف المتبناة والمتناسبة معها، يعني بين النقطة المحتلة في هذا الفضاء الجامعي ووجهة النظر عن ذلك الفضاء ذاته والتي تسهم في واقع ومصير هذا الفضاء. وهكذا، عند القيام بوضعنة "(...) الفضاء الذي يتحدّد في داخله مركزه (مكانته) ورؤيته الأولى [بشأن مركزه والمراكز المقابلة له"] فإن الكاتب يريد بذلك أن يسهم، زيادة على ذلك، في وضعنة مركزه الخاص به كما في "(...) قصد الوضعنة ذاتها ويتمكن جراء ذلك، " (...) من العمل على أن يستبعد من عملية الوضعنة العلمية، كل ما قد تدين به (عملية الوضعنة) إلى طموح ورغبة الهيمنة، بواسطة توظيف أسلحة العلم" (ibid, p. 27-28, 31). فهل يمكنه بهذا، ورغم ذلك، أن ينتج سوسيولوجيا فوق مستوى كل الشبهات؟

بكل صدق، لا يسع أي أحد عندما يطالع هذا المؤلف، أن يتجنب السؤال الذي يجب طرحه، بكيفية حثيثة وقلقة [(2)]، بشأن موضوعيته. إذ تتمثل الإشكالية برمتها في معرفة إن وجب على القارئ في الأخير، مثلما يبدو، أن يحكم [انطلاقا من تقديره الخاص للعتاد العلمي] على صرامة بناء الموضوع ونوعية التحقيق والاختبار الإمبيريقي- وفي هذه الحالة، إن أمكنه أن يتمسّك به. ذلك أنه، ما أن يظل هناك أدنى لا تحديد أو شك في منطق التأويل [مسلمة مبطنة، مؤشر محل نقاش (غير موثوق فيه)، استنتاج متسرّع، الخ.]، فكيف لا يمكن أن يحدث ذلك؟ إذ يمكن أن تفتح محاكمة مغرضة وتتسلح بمؤشرات من كل شكل، طالما أن البرهنة الاستهلالية [فيما يخص الارتباط المتبادل بين المسألة الإبستمولوجية المتعلقة بشروط القطيعة مع المعرفة الأهلوية (المحلية، الساذجة) ومسألة تحليل الحقل الجامعي]، تمنع علينا أن نعرف بكل يقين، أيهما تأخذ الأولوية بالضرورة من اهتمام الكاتب.

هكذا، نسجل ازدواجية القراءة في سياق هذا الغموض، بشأن القصد والاهتمام المبطن بإشكالية الحقل الجامعي. وهو اهتمام يقول عنه ب. بورديو نفسه، بأنه قد يتمثل سواء "(...) في رغبة أن يكون هو الباحث الأول الذي سيقوم باكتشافه

[(2)]- نلاحظ ان بيير بورديو مؤلف منتج مهما كان، يذكر –بشكل غير اعتيادي- "قلقا من النشر" في مقدمة حيث قام فهان من جهة أخرى بعرض حالة تعددية النصائح التي والاستشارات التي أحاط بها نفسه قبل أن يقدم تحليله.

[ويتمتع بجميع الحقوق المرتبطة به أو في استنكار وسخط أخلاقي أو ثورة، ضد بعض أشكال الهيمنة وضد أولئك الذين يدافعون عنها] داخل الحقل العلمي" (Bourdieu, 1980 : 23). هناك دافعان اثنان لا يمكنهما، في منطق الحقل نفسه، أن يكتسبا المشروعية نفسها. وجراء ذلك، فإن توظيف بعض العبارات مثل عبارة "فضيلة العلم" أو حقيقة أن تقديم مقطع معين [ولو بصدق] يتضمن قضايا ذات قسوة مفرطة حول شخص يمكن التعرّف عليه، على الأقل من قبل نظرائه، ستسهم دون ريب، في تفضيل القراءات المستنكرة والساخطة لهذا الكتاب (الإنسان الأكاديمي).

4. صراع الكليات ونظام الامتحان والفحوصات

ينتظم الحقل الجامعي إذن، حول مبدأ "نزاع كليات"؛ كلية علمية وكلية اجتماعية، ترتبط وتحسم نتيجته بالطبع بدرجة الاستقلالية الشاملة للحقل، وفقا لميكانزم تم تناوله مسبقا في دراسة الحقل الأدبي ويصلح بالنسبة لكل حقل متخصص. إنالحقولهيالأكوانالاجتماعيةالمبنينةوالمستقلةنسبيا،حيثيتنافس فيهاالأعوان،حولرهانخصوصي ("الجميل " فيالحقلالفني، "الصادق" في الحقل العلمي...). ويضع مفهوم الحقل فيالواجهة عنصرين متمايزين اثنين: منطق المنافسة ومنطق الصراعات التي تطبع كل فضاء اجتماعي (بوخريسه، المرجع السابق، ص 95-96). إن صراع الكليات يتم تحيينه بالفعل، من خلال نزاع المؤسسات التي تسهر على تنظيم العملية التعليمية وتطويرها، مع وجود في قطب كليات الحقوق والطب التي تكون هيبتها الاجتماعية قصوى، لكن نشاط البحث العلمي فيها يكون شبه منعدم. ومن الجانب الآخر، قطب المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS) الخاضع اجتماعيا، لكنه مهيمنٌ علميا والذي يعرف منذ نشأته تمثيلا مضاعفا وقويا للتخصصات "العلمية"، مقارنة بمجموع حقول العلوم. وأن العلوم "الأدبية" التي تنتمي إليها السوسيولوجيا كما هو حال التاريخ والجغرافيا، تتمتع بمراكز وسطية في الحقل. وهو الأمر الذي يجعلها جد هامة: إن تاريخ هذه العلوم والمواجهات الأكاديمية التي تتخللها، تمثل كاشفا جيّدا للتوترات التي تكوّن كل حقل بين نموذجين من الرأسمال: الاجتماعي والعلمي.

ولا تستثنى من ذلك، حتى نبرات صدق الكاتب التي لا يمكنها بالمقابل، أن تشكل في نظر آخرين، مؤشر نية حسنة. ولهذا السبب، مع خطر استيراد -أثناء القراءة- جزء من التجربة الساذجة والعملية [متخطيّة بذلك التوصيات الأكثر صراحة من قبل الكاتب]، فإننا سنلاحظ بأنه من الصعب علينا أن نتقيّد ونكتفي بمعرفة أن بعض الأعوان [المتواجدين بنيويا في منطق الحقل الجامعي] سيكونون متجهين نحو البحث من أجل أن يفهموا بالكامل، حجم الاهتمام الخصوصي والمستميت الذي يبديه بورديو بسوسيولوجيا المثقفين.

ونشير إلى أن بيير بورديو قد استوحى من الأستاذ الكبير ج-ب بيتر (Billeter, 1977 : 3-29) المختص في الدراسات الصينية، العنوان الذي خصصه للفصل الأول من كتابه "الإنسان الاكاديمي" والموسوم "كتاب يستأهل الحرق"، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك . كيف لا يمكن تقريب هذا التحليل من كلام وتصريحات ب. بورديو نفسه كنوع من الصّدى؟ : "معظم المسائل والأسئلة التي أطرحها وفي المقام الأول [على أولئك المثقفين الذين يمتلكون الكثير من الأجوبة والقليل من المسائل] تعود جذورها بالأساس ودون ريب إلى شعوري بأنني موجود في عالم فكري بصفتي غريبا عنه. وأنا أطرح أسئلة على هذا العالم، لأنه يعيد النظر أو يضعني محل تساؤل وبكيفية جد عميقة، تذهب إلى أبعد من مجرد الشعور البسيط

بالتهميش الاجتماعي: أنا لا أشعر أبدا بأنني أجد ما يبرر بأن أكون مثقفا بالكامل، لا أشعر بأنني في "بيئتي"، وأنا لديّ انطباع بأنه يجب عليّ أن أقدّم حسابا [لمن؟ لا أعلم] عما يبدو لي أنه يعتبر امتيازا غير مبرر" (Bourdieu, 1980 : 76).

واستنادا إلى نقطة معينة، فإن النبرة التي يتحدث بها عن دراساته وامتحاناته (فحوصاته) في بداية النص، تشهد على فقدان الأمل واستياء كامل حيال نظام الأستاذية. ذلك، أن الحديث عن الامتحان يعني نظام الأستاذية. تعتبر الامتحانات أو الفحوصات هي القطعة الأساسية (في اللعبة)، المؤسسة المفتاحية لهذا النظام، ومبرّره الرئيسي. إن نظام الأساتذة الجامعيين لا يوظف آلية الاختبار وحسب، من أجل فرض أيديولوجيته على كل أولئك الذين يغذون طموح وأمل ممارسة سلطة معينة في الدولة أو من أجل استبعاد [وهو ما يعني الشيء عينه]، المرشحين الذي لا يقدّمون دليلا على ولائهم وامتثالهم الأيديولوجي لها. كما يوظفه هذا النظام أيضا، من أجل نشر الفكرة التي تقول بأن مزايا نظام التعليم الجامعي، تنبني وحسب على كفاءات، استحقاق ومعرفة فردية لأعضائه. وبفضل هذا الوهم الذي يصان بشكل عالم، فهو يعكس عن نفسه صورة نخبة ثقافية وأخلاقية، بوسع كل واحد أن يرتقي إليها ظاهريا، مهما تكن أصوله، طالما تمتع بالمراس والموهبة.

ولا تسمح له آليات الاختبار لهذه المنظومة وحسب، بإخفاء والتستر، بكيفية جد ناجعة، على طبيعة سلطتها الحقيقية، السلطة التي تحوزها بالضرورة كطائفة (طبقة)، لكن، أيضا قدرتها على استقطاب لفائدتها في الحالة العادية، كل ذكاء، طاقة وطموح ينتجه المجتمع. إن مؤسسة اختبارات الدولة تعتبر بكل تأكيد، المؤسسة التي ساهمت أكثر من غيرها في الديمومة الخارقة للعادة لنظام الأستاذية. كما شكلت أيضا الأداة الرئيسية في إعادة إنتاجها وهيمنتها. وليس من الغريب أن يتقيّد بها نظام الأساتذة الأكاديميين، على الدوام ويفرض احترامها. ومن أجل حمايتها بشكل أفضل، فقد تمت إحاطتها بشبكة واسعة من الاحتفاليات، المعتقدات والطابوهات (ibid, p. 26)[3].

لكن، هل بوسع عالم اجتماع التطبّع (بورديو) وبفضل تكوينه التاريخي وتأثيراته (بوخريسه، المرجع السابق، ص 201-204)، أن يقنع غيره بضرورة إعطاء الحق سوسيولوجيًا لمعنى عمله، انطلاقا من تحليل مركزه في الحقل الجامعي، وحسب؟ هل هو في نهاية مشوار تحليله السوسيولوجي"؟ لقد خصص بورديو ما تبقى من المؤلف بشكل واسع لتحليل بنية الحقل الجامعي، قوانين اشتغاله وتحوله وتوّجه في آخر فصل بتفكير نظري، يرتبط بالعلاقات بين أزمة المنظومة الجامعية وأزمة النظام الاجتماعي [4]. وبتطبيق مقاربات متعاقبة على الدوائر المركزية المتداخلة، يقودنا الكاتب انطلاقا من التذكير ببنية حقل السلطة [وهو مبدأ محدد كبير للفضاء الاجتماعي] نحو تحليل الحقل الجامعي والمركز (المكانة)

[3]- إلى أن استقرت إلى العنوان الأخير (" Les Mandarins ") يعني "مثقفو النخبة" و معنى الكلمة يتقاطع في بعض نواحيه مع "الماندارين" إي طبقة كبار الموظفين الذين حكموا الصين ، و هم يمثلون أرستقراطية مثقفة ، في إشارة خفية عن العنوان إلى السلطة التي يضطلع بها المثقف جدواها و حدودها.

[4]- عندما يتعلق الأمر بمؤلف يعيد توظيف، يجند ويدمج بكيفية مدهشة عددا هاما من التحليلات السابقة متمايزة حتى الآن، وعندما نعرف الميل الثابت للكاتب إلى التفكير والكتابة دون وجل تطوير، حول القضية المركزية، انعكاسات ضمنية ثرية، يليق بنا أن نلفت الانتباه إلى الطابع شبه البائس حتما لمثل هذا التقرير.

الذي تحتله فيه مختلف الكليات وفي الأخير، مركز (مكانة) مختلف الفروع العلمية، في إطار كليات الآداب والعلوم الإنسانية، عشية أحداث عام 1968[5].

5. أجناس الرأسمال وأشكال السلطة

يمكننا أن نستند إلى مقال حديث (Bourdieu, 1984,N° 52-53 : 3-14)، لكي نشير إلى المكانة المركزية التي يمنحها ب. بورديو إلى مختلف أجناس الرأسمال، باعتبارها "متغيرات فاعلة" ومؤثرة في التحديد الموضوعي للمراكز (المكانات) والممارسات الاجتماعية. لنكتفي هنا فقط، بقول أن الحقل الجامعي يحتل في حقل السلطة، المكانة المهيمن عليها (التابعة) التي يحتلها في الغالب الحائزون على الرأسمال الثقافي، في مواجهة الحائزين على الرأسمال الاقتصادي والسلطة السياسية. وهو مجمل الكفاءات الفكرية، سواءتلكالمنتجة من طرف المنظومة المدرسية أو الموروثة عن طريق العائلة. يمكن أن يكون هذا الرأسمال في ثلاثة أشكال في الحالة المدمجة، كاستعداد دائم للجسم (ملكة التعبير) وفي الحالة الموضوعية كثروة ثقافية (لوحات، مؤلفات) وفي الحالة المؤسساتية، في معنى أن يكون مثمنا اجتماعيا (شهادات مدرسية) (بوخريسه، المرجع السابق، ص 95 وما يليها). وأن هذه المواجهة التي تطبع العلاقة الاجتماعية الأساسية، يمكنها [بواسطة عملية مماثلة وتناظر] أن تخص أيضا مجموعة من العلاقات الاجتماعية الأكثر تحديدا والتي تخضع من جهة أخرى للمنطق الخاص بالحقول المعنية. هكذا، فإننا نعثر على هذه المواجهة بين الأجناس العامة للرأسمال في مستوى الحقل الجامعي نفسه، في صور وأنواع من السلطة المتخاصمة، كما داخل فضاء كليات الآداب، باعتباره فضاءا وسيطيا بين تلك الأقطاب وموقعا مفضلا من أجل مراقبة وضبط تنافسها. وهناك ملاحظة يركز عليها بورديو، تتمثل في أن المبدعين والمتمردين المكرسين يتمتعون بنشاط علمي يشرعن برامجهم البحثية من أجل استيراد مناهج جديدة وتقوية مركزهم ومكانتهم الخاصة في اختصاصهم العلمي.

وجراء الاعتبارات السابقة، تتجلى الأطروحة العامة التي تستوحي مجموع مقاربة بورديو والتي وفقا لها أن المنظومة الجامعية كما كافة مستويات الجهاز التربوي الأخرى، تضطلع بمهمة اجتماعية متمثلة في إعادة الإنتاج: "الحقل الجامعي يعيد إنتاج في بنيته حقل السلطة والذي يسهم نشاطه الخاص في الانتقاء والتلقين من أجل إعادة إنتاج بنيته. وفي الحقيقة، بفضل اشتغاله كفضاء تمايزات بين المراكز (وفي الوقت ذاته، استعدادات أصحابها) تنجز، خارج كل تدخل وعي وإرادة فردية أو جماعية، إعادة إنتاج فضاء المراكز المتمايزة التي تكوّن حقل السلطة"(Bourdieu, 1984 :57-61). وباستناده على مؤشرات مختلفة لشكلين اثنين من الرأسمال [الموروث أو المكتسب] ونموذجين اثنين من السلطة الجامعية [المكتسبة نظير عمل وجهد كبير يمكن تقييمه، من خلال تعددية الموارد وعمليات التحقيق]، يلاحظ الكاتب بأن "مؤشرات" (عوامل) الرأسمال الاقتصادي أو الاجتماعي التي يحوز عليها حاليا أعضاء مختلف الكليات، تتوزع حسب البنية نفسها (...) وتتنوع في الوقت ذاته، عندما نتجه من الكليات المهيمِنة عبر الزمن (الحقوق والطب) نحو الكليات المهيمن عليها (التابعة)، لكن تلك التي ترتبط بالرأسمال الثقافي [النجاح والتفوق المدرسي، الاستثمار في البحث، التكريس العلمي]، تتنوع في الاتجاه المعاكس. ويمكننا أن نستخلص من ذلك: (...) بأن الحقل الجامعي مهيكل ومنتظم، وفق مبدأين هرميين اثنين متعارضين: تتعارض الهرمية الاجتماعية، وفقا للرأسمال المتوارث والرأسمال الاقتصادي والسياسي الذي

[5]- يرتكز التحليل على معطيات استطلاع حول أسس وأشكال السلطة في الكلّيات –الذي انطلق عام 1967 وتتابع حتى عام 1971- القائمة انطلاقا من تعددية المصادر.

تتم حيازته حاليا، مع الهرمية الخصوصية الثقافية بحصر المعنى، حسب رأسمال السلطة العلمية أو الشهرة والسمعة الثقافية" (ibid, p. 69-70).

إن هذه المبادئ العامة، المترتبة عن نموذجين اثنين من الممارسات الجامعية [أحدهما يتجه أكثر نحو الاستحواذ على السلطات الزمنية (المادية)، والآخر يتجه صوب نموذج السلطة العلمية]. وأن هذه الاستعدادات المرتبطة بالمراكز المتعلقة بالأعوان (الأساتذة) [مقارنة بالقطب المهيمن في السلطة]، تسير بشكل موازي مع مجموع الاستعدادات العملية والتكوينية لأسلوب حياتهم (الأعوان). وأن الاتساق الذي يتصوره الحس العملي [بين الطب أو الحقوق والذوق للنظام، على سبيل المثال]، ليس أبدا سوى انعكاسا للسلطة البانية لهذا المبدأ الذي يمارس في الأصل، بواسطة الانتخاب الاجتماعي للأساتذة [نسبة 85 % من أساتذة الطب ينحدرون من الطبقة المهيمِنة، مقابل 58 % من أساتذة العلوم] وفي النهاية، نتيجة ممارسة فن واضح جدا، في مكتسباته القبلية، عن طريق ضرورة اجتماعية تعسفية [لنتذكر كمثال على ذلك، المواقف العلمية (الدونية) والمتخاذلة التي يتبناها مجلس نقابة الأطباء، بشأن قضية الإجهاض].

هناك إذن، "(...) قرابة حيوية (نسب) قوية بين الاستعدادات الأخلاقية والاستعدادات الفكرية التي يتضمنها الفضاء المهيكل والمنظم، من خلال العلاقة المزدوجة للرأسمال الاقتصادي والرأسمال الفكري والعلاقات المتلازمة بين هذين النوعين من الرأسمال. وبالمزج بين تأثيراته والتأثيرات التي تم وصفها، فإن الحقل الجامعي يفرض منطقه الخاص ويحدد [بشكل ثانوي، وفق مبدأ الهيبة العلمية أو الفكرية] مراكز (مكانات) واستعدادات هؤلاء وغيرهم. ويعتقد الكاتب، أن كليات الآداب والعلوم الإنسانية تنقسم "(...) حسب المبدأ نفسه والذي وفقا له تهيكل وتنتظم الكليات في مجموعها". ونلاحظ فيه تعارضا رئيسيا بين السلطة الجامعية حصريا "(...) التي تقوم في الأساس على التحكم في أدوات إعادة إنتاج هيئة (طائفة) التدريس..." (ibid, p. 100-106) وسلطة من نوع علمي أو فكري، توازيها وتضطلع بدور معارضة ثانوية، بحسب العمر ومستوى التكريس والتي تحدد "مناطق" فضاء النماذج الجامعية للسلطة.

وبالنظر إلى كونه ملاحظا دقيقا وثاقبا لميكانزمات الدفاع وإعادة إنتاج الهيئة (الطائفة) التدريسية الجامعية، يفكّك ب. بورديو عندئذ بشكل مطوّل، سلسلة الترابطات النفسية-الاجتماعية [آليات أساسية في إنجاز "سببية الممكن" (Bourdieu, 1974 : 3-42) وفهم علم البراكسيولوجيا (الممارسة العملية) الذي يرفض بديل الآلية والغائية] ويتوّج ذلك في الأخير، بانخراط أولئك الأعوان التابعين في الوقت ذاته، في الرأي العام وامتثالهم الثقافي، والحفاظ والإبقاء على مسافات، نظام وترتيب التتابعات (الخلافة) وديمومة كيان الأستاذية.

وسيخصص مباشرة، بعد ذلك، بحثا كاملا من أجل تحليل المشكلات التي ستطرحها الزيادة اللامتوقعة والفجائية في عدد الأساتذة [ترتبط هي ذاتها، بزيادة هامة ووحشية في أعداد الطلبة] على هذه المنظومة المنضبطة ذاتيا (Bourdieu, Boltanski, et Maldidier, 1971, volX (4) : 45-86) والتي تدخل جراء ذلك في حالة أزمة. وفي مواجهة أولئك الحائزين على السلطة الجامعية، فإن الأساتذة المارقين و"المكرَّسين" [المُمَثلين بشكل خصوصي في العلوم الجديدة، المتجدّدة أو الهامشية] يتميزون بشهرة، تكون خارجية أحيانا عن الحقل الجامعي ولا تمتلك على العموم سلطة الرقابة على ميكانزمات إعادة إنتاج الهيئة الأستاذية. إنه انقلاب غير متوقع -وإشكالي نوعا ما- في العلاقة التي كانت سائدة من قبل،

بين الأصل الاجتماعي ونمط الاستثمار الجامعي، حيث يواجه هنا الأعوان من أصل محظوظ نسبيا [والذين يتسلحون في هذا المستوى، باستراتيجيات فكرية ومهنية محفوفة بالمخاطر] ممثلي البرجوازية الصغرى، المتخندقين بشكل جيّد في مراكزهم المؤمنة للسلطة الجامعية[6].

من وجهة النظر هذه، فإن العلوم الاجتماعية المتموقعة في نقطة التقاطع الذي يبنين الحقل، تبدو مهيمن عليها بشكل مزدوج: إنها لم تعد تستفيد لا من هيبة ووقار العلوم القديمة، ولا من علمية الفروع العلمية. إن بروزها في مقدمة المشهد في سنوات 1960، مع النزعة البنيوية تحديدا، يجعلها مرئية تخوض معركة مضاعفة، داخل الحقل من أجل كسب على الأقل علامات خارجية عن علمية تلك الفروع المهيمنة حديثا [ومنه اللجوء المحموم إلى النماذج الرياضية في تفسير الظواهر الاجتماعية]، وخارج الحقل من أجل تنزيل وعزل الفروع المهيمنة في السابق وإلقاء بها إلى مخزن ومتحف الذكريات (بوخريسه، المرجع السابق، ص 37). يقوم بورديو بتحليل هذه الحقبة الخطيرة نسبيا، من أجل استقلالية الحقل العلمي: إنهم يصارعون على الجهتين الاثنتين، هؤلاء الممثلين الأكثر حداثة في العلوم الاجتماعية، قد وظفوا في الحقل العلمي، عناصر نقاش خارجية عنه. وأن الصدام الجديد مع الصحافة الثقافية، في اللحظة التي توظف الجامعة فيها بالتحديد عددا كبيرا من المدرسين، من أجل مواجهة انفجار أعدادها، خاصة في العلوم الاجتماعية، قد أدخل في قلب المؤسسة طائفة من "الصحفيين-الكتاب والكتاب-الصحفيين، الجامعيين-الصحفيين والصحفيين-الجامعيين"، تعتبر هيئات تكريسهم خارجية تماما عن المؤسسة. وهو ما يدعو إلى التشهير بهم باعتبارهم مهربين ثقافيين".

وبالموازاة مع ذلك، فإن التوظيف الكثيف لإطارات الجامعة في الفترة ذاتها، قد ضخم من أزمة المؤسسة، بكسره للحلقة الطبيعية لإعادة الإنتاج التي تمثل سياسة التوظيف فيها القطعة الرئيسية. وبكسرها هذا التجانس الاجتماعي من عملية توظيفها، تكون الجامعة قد دبّرت عملية التعايش داخلها بين جيلين اثنين مختلفين، فيما يتعلق باستعداداتهما ومنظوراتهما. بتوظيفهم على جناح السرعة من أجل التأطير والإشراف على جموع الطلبة، فإن المساعدين والأساتذة المساعدين [الذين لم يكونوا مؤهلين مسبقا للتدريس في التعليم العالي]، قد وجدوا عروضا مغرية من أجل آفاق ترقية اجتماعية إن لم نقل مفاجئة. لم يكن ذلك، دون الاعتداد باستراتيجيات المقاومة التي تشتغل داخل المؤسسة، خاصة من قبل المساعدين "القدامى". وقد أدرك هؤلاء المساعدون بسرعة كبيرة، أن آفاق ترقيتهم المهنية صارت مستحيلة داخل الجامعة، بحكم تلك المقومات ذاتها. وبالنظر إلى افتقارهم للمؤهلات الضرورية –الإجازة- من أجل الارتقاء إلى درجة بروفيسور، فقد يظل المساعدون إلى الأبد في مرتبة دنيا من توظيفهم.

هناك عالمان اثنان إذن، يتعايشان رغم ذلك بشكل أفضل، طالما أن تواطؤ ونفاق مبادئ التراتبية الهرمية يخدم موضوعيا، بمضاعفة فرص الاستيلاء والاستحواذ على السلطة، مصالح العدد الأكبر منهما. لكن، نظام الأشياء الهش أيضا، لأن العلوم الاجتماعية [العلوم التي تقع على تخوم علوم الطبيعة والعلوم الأدبية الشرعية] ورغم أنها مهيمن عليها بشكل مضاعف، يمكنها أن ترتكز على "(...) العملية التاريخية التي تميل إلى إخضاع قلعة الثقافة الأدبية إلى الثقافة العلمية التي كانت تابعة، حتى الآن (160-158 :Bourdieu, 1984)، وعلى زحزحة هيئات ومعايير المشروعية [التي تسمح

[6]- " (...) إن قلب السوربون ملك لأبناء المدرسين (...) (Bourdieu, 1984 :133).

بها روابطها بواسطة طلب عمومي أو خاص على البحث وبفضل سلطات خارجية عن الجامعة] بهدف محاولة تحويل، بواسطة قواعد اللعبة، القيمة النسبية لمختلف المراكز (المكانات). هكذا، يصبح التواطؤ والمنافسة [خصائص لا تنفصل عن الحقل الجامعي، بهذا المعنى وفي الوقت ذاته] مبدأ ديمومته وتغيّره.

6. حماية الهيئة وقطيعة التوازنات

لا تعكس بنية الحقل الجامعي سوى، في لحظة معينة من الزمن، طبيعة (حالة) علاقة القوى بين الأعوان أو بصورة أدق، بين السلطات التي يستحوذون عليها بصورة شخصية، خاصة من خلال المؤسسات التي يشكلون جزءا منها. ويعتبر المركز (المكانة) الذي يتم الاستحواذ عليه في هذه البنية، هو أصل الاستراتيجيات التي تستهدف تحويلها أو الحفاظ عليها، بواسطة تعديل أو الإبقاء على القوة النسبية بين مختلف السلطات، أو إذا فضّلنا، المعادلات القائمة بين مختلف أجناس الرأسمال. لكن، إن كان من المؤكد أن الأزمات (أزمة مايو 1968، تحديدا) تقسّم الحقل الجامعي وفقا لخطوط شرخ تسبقها، بحيث أن جميع مواقف الأساتذة بشأن المؤسسة المدرسية وحول العالم الاجتماعي، تجد مبدأها في مركزها (موقعها) داخل الحقل، فلا يجب أن نستخلص من ذلك أن تتويج الصراعات الداخلية، يرتبط فقط بالقوى المتواجدة في الساحة وبفعالية استراتيجيات مختلف المعسكرات.

إن التحولات التي يشهدها الحقل الجامعي، خاصة بفضل التغيّرات المورفولوجية، وأهمها تدفق أفواج (أمواج) جديدة من الطلبة هي التي ستحدد في جزء كبير منها، النمو اللامتساوي في حجم مختلف أقسام هيئة الأساتذة وجراء ذلك، تحول علاقة القوى بين الكليات والفروع العلمية وخاصة، داخل كل منها، بين مختلف رتب ومراتب الأستاذية. وهذا ما يشعر به بشكل ملتبس، المرافعون وحرس النظام القديم: الحقيقة التي تتمثل في أن التغيّر يترتب في جزء كبير منه، بسبب عدد الطلبة الذي يهدد من خلال نمو مطرد في الطلب على الأساتذة، ويدفع إلى تحويل اشتغال السوق الجامعية وتعديل [عبر مختلف تحول المسارات المهنية] توازن القوى داخل هيئة التدريس، والذين يتحولون إلى مدافعين عن قيمة سلعية ويعملون دون توافق على الدفاع عن هيئة الأستاذية، ضد آثار التزايد المحتوم.

لكن، على مستوى الأساتذة المرسمين أو الأساتذة المحاضرين، إذا كان الانتقال البسيط نحو الأعلى والقيود الموضوعة بصدد الزيادة المتطلبة [نلاحظ في الحقيقة، تراجعا في معدل التأطير في صنف الأساتذة المرسمين، الواضح بشكل خاص في كليات الآداب]، يسمح بتلبية حجم الطلب الجديد، دون تغيير أو مساس خطير بمبادئ التوظيف المعهود، فإن الأمر ليس كذلك، فيما يتعلق بالأساتذة الأدنى رتبة من الهيئة التدريسية: في هذه الحالة، فإن الندرة قد تفرض استراتيجيات خاصة يمكنها، على المدى القصير، أن تهدّد عملية إعادة إنتاج الهيئة الأستاذية، بإلزام الأساتذة على الاغتراف بشكل واسع جدا من الاحتياطي المحدود، من قائمة المرشحين الذين يعتبرون شرعيين تقليديا (ibid, p. 178-179).

إن الحرص نفسه من أجل زيادة أعضاء الهيئة دون المساهمة في "تردّيها"، يجد تعبيره أيضا بالنسبة للعلوم المهيبة شيئا ما، على غرار اللغات القديمة أو التاريخ، في توظيف أساتذة يحتلون في الهرمية المبطنة والصريحة من الامتياز المدرسي، مستوى أدنى من المستوى الذي كان يحتله في هذه الهرمية، الحائزون على المناصب نفسها من الجيل المدرسي السابق. وأن استراتيجيات الحس العملي (التطبيقي) التي تنزع نحو الحفاظ على التوازن الاجتماعي للهيئة الأستاذية، لا يمكن

سوى أن تجعلنا نفكر في الاستراتيجيات الأبوية التي تجعل [على سبيل المثال، اختلال معامل الجنس (الذكورة أو الأنوثة)] تغيير متوسط العمر للزواج [وخاصة معامل التشتت، حول هذا العمر] الأفراد الذين ينتمون إلى الجنس العاجز]، يسمح بإعادة تسوية السوق بما يسمح لأعضاء كل جماعة اجتماعية من الحصول على زوج (ة) دون المساس بالمقاييس الأكثر ملاءمة في إطار العلاقة الزواجية، كما هو حال المكانة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كان النظام الجامعي في حالته السابقة، يميل إلى تأمين إعادة إنتاجه الخاصة، بإنتاجه أساتذة متمتعين بخصائص اجتماعية ومدرسية ثابتة نسبيا ومتجانسة، وإذن، قابلة للاستبدال تقريبا، سواء في الزمن كما في اللحظة. وبشكل أدق، فإن ديمومة وتأبيد هذا النظام عبر الزمن، يفترض أن الأساتذة كانوا يتمتعون في جميع المستويات الهرمية بتطبّع جامعي [قانون حقيقي، كما يقول ليبنيتز، قانون محايث للكيان الاجتماعي يجعل الأعوان الاجتماعيين، عندما يكون محايثا للكيانات البيولوجية]، يحققون قانون الكائن الاجتماعي دون أن تكون لديهم لا نية ولا قصد الانصياع له: في ظل كل تنظيم صريح، فإن كل تذكير ودعوة إلى الحفاظ على النظام الصريح، تميل فيه الطموحات إلى التكيّف مع المسار المتوسط، وإذن السوّي (العادي) بالنسبة لفئة معينة في لحظة محددة. وأن الحائزين على شهادة تتمتع بقيمة محددة في السوق الجامعية، لا يطمحون أبدا في الحقيقة، سوى إلى الحصول على مناصب تتميز بندرة وقيمة تطابق قيمة شهاداتهم أو بصورة أدق، يشعرون بأنه لا يسمح لهم، وربما أنهم مضطرون، بالطموح في الحصول على عمل عندما يكونون شبانا –أو كهولا- أكثر من متوسط الحائزين (والمرسّمين) في تلك المناصب والمتمتعين بشهادة مماثلة لشهادتهم.

إن الطالِب الجيّد هو ذلك الذي يعرف نفسه (يعي)، المتكيّف مع وتائر النظام، ويشعر بأنه متخلف أو متقدم ويتعامل وفقا لذلك، لكي يحافظ على الفوارق أو يقضي عليها. كما أن الأستاذ البروفيسور الملتزم هو ذلك الذي يمكنه أن يشعر [بعدما يكون قد اندمج في بنية الأعمار السوية (العادية)] بأنه شاب أو كهل أكثر، مهما يكن عمره، لكي يطمح أو يطالب بمركز، مزية أو أفضلية. وعلى ضوء هذه التحليلات، ندرك بشكل أفضل، حجم وطبيعة الآثار التخريبية التي يمكن أن يشكلها التحول الموضوعي للبنية الزمنية التي تشكل المؤسسة الجامعية، نظامها، نظام التتابعات (الاستخلافات) والذي يترجم، في كل لحظة، بتطابق محدد بين الأعمار والرتب. وبتفضيلهم [من أجل حماية ما هو أساسي، أن يوظفوا ضد كل المصاعب]، أصحاب الشهادات المبرزين، مقارنة بالمعايير القديمة، فإن الأساتذة الجامعيين يعملون دون وعي منهم كحماة جيّدين للكيان الأستاذي: يمكننا في الحقيقة أن نتوقع من أعوان، يكونون قد خضعوا وقبلوا تلاعبات توازن المؤسسة [لديهم كقانون محايث لقانون المؤسسة] أن يغيروا من طموحاتهم تماشيا مع تعديلات الفرص التي يحددها قانون المؤسسة.

إن الأزمة التي قسّمت الهيئة التدريسية هي أزمة معتقد: الحواجز القانونية، بالمناسبة، هي حدود مقدّسة تفرض الاعتراف بها. ولا يمكن فهم الأزمة في الحقيقة، دون فهم النظام العام الذي تقطع معه والذي تجعلنا هذه القطيعة في الحقيقة نفهمه. ومن الممكن شيئا ما ألاّ نصف الحالتين [العضوية والنقدية للمؤسسة] إلاّ من خلال علاقتهما، مرورا دون توقف من هذه الحالة إلى تلك، بحيث تشتغل الحالة النقدية كمحلل عملي للحالة العضوية. وإذا تبلورت أزمة التراتبيات الجامعية حول مسألة وظاهرة المعارضة بين الأساتذة والأساتذة المساعدين، فذلك لأن هؤلاء الأخيرين [وخاصة الأكبر سنا من بينهم، باعتبارهم منتوجات نموذجية للنظام الجديد للتوظيف] يكون محكوم عليهم، أكثر من المساعدين [خاصة

الشباب والمكلفين بالدروس الذين يعتبرون أساتذة قبل الأوان] أن يشعروا بهذا التعارض بكل شدته بين الوعود المسجلة أثناء توظيفهم والمستقبل المؤمن في الحقيقة، بواسطة التدابير المتكلّسة للسيرة المهنية (ibid, p. 188-199).

لكن، وفي الوقت ذاته، فإن الفروع الأدبية الأقل تثمينا [لكنها مثمنة اجتماعيا، خارج نطاق المؤسسة المدرسية التي تنظم تأبيدها]، تتميز بخصوصية توظيف عدد معتبر من أولئك الذين يسمّيهم بورديو بـ"خدم المؤسسة"، أعوان من أصل اجتماعي متواضع نسبيا والذين يدينون بالأساسي في رقيهم الاجتماعي إلى المؤسسة التي اعترفت بهم عن طريق انتقائهم. وجراء ذلك، فإن الرأسمال الاجتماعي الذي يشكل جزئيا القيمة وتنجز قيمته بالتمام، خارج أسوار المؤسسة [بالنسبة للطب والقانون (بفضل ممارسة مهن حرة)] لا يجد معناه بالنسبة للفروع الأدبية، سوى داخل المؤسسة الجامعية نفسها[7]. إن الصراع بين الكفاءة الاجتماعية والكفاءة العلمية [الذي يبنين نشاط بروفيسور الجامعة في فرع أدبي]، يقاس بمعدل العمل المكرس للاستيلاء وممارسة السلطة الأكاديمية [مشاركة في مختلف اللّجان، لجان إجازة، تأليف كتب، إشراف على الأطروحات، الخ.] مقارنة بمعدل وساعات العمل المخصص للبحث. إن الأهمية التي تمنح إلى هذا النشاط أو ذاك، تتنوع بشكل كبير وفقا للمسار الشخصي للبروفيسور الجامعي المعني، المؤسسة التي ينتمي إليها ومركز (مكانة) علمه، في الحقل الجامعي.

إن أطروحة دكتوراه الدولة، مثلما رأينا، هي التي تسمح للأساتذة بممارسة رقابة مستديمة على المرشحين لخلافتهم. وهي توفر وسيلة تمديد [على مدى عدة سنوات]، آلية الاختبار التي تتطلبها دائما عمليات الاستقطاب (الانتقاء) كما تسمح بوضع الطامحين إلى الخلافة بشكل دائم، في موقف تبعية [مستبعدين بذلك النقاش، النقد وحتى، بفضل القاعدة التي تمنع النشر المسبق، المنافسة]. إن الفارق الزمني بين الأجيال الجامعية يمثل الشرط الجيّد للحفاظ على نظام الاستخلافات، بحيث أن مدة تحضير الأطروحة يمكنها أن تكون بين عشر إلى خمس عشرة سنة [يضاف إلى ذلك، العمل مدة خمس عشرة سنة، في مراكز أساتذة محاضرين...]، لكي يظل الفارق محافظا عليه. وليس من المفرط ربما التفكير، في أن الضرورات المؤسساتية لإعادة الإنتاج السعيدة للهيئة الأستاذية، هي التي تحدد مدة العمل الضروري لإنتاج الأطروحة. وجراء ذلك، طبيعة العمل ذاتها، حجمه، طموحه بدلا من العكس (ibid, p. 201).

هكذا، وتحت تأثير زيادة (محدودة) في فرص الترقية وخاصة تحوّل استعدادات الأعوان المرتبط بتعديل التوظيف، فإن الاتفاق المباشر بين الطموحات والمسارات المحتملة التي تجعل إمكانية القبول، تكون من تلقاء نفسها في نظام الاستخلافات، سيجد نفسه مقطوعا. وأن النظام الجامعي القائم على توافق البنيات الزمنية المبطنة والبنيات الموضوعية، يخضع إلى تحدّيين اثنين. من جهة، التحدّي الفردي للوافدين الجدد الذين يفتقرون للشهادات والاستعدادات التي كان يتطلبها في السابق الدخول إلى هذه الهيئة (الكهنوتية)، ينبذون التماطلات والاحتياطات التي كانت تعتبر لائقة: هذا هو مثلا حال العلوم الجديدة؛ حيث التنازل عن المعايير القديمة للتوظيف لم يرافقه تكوين نظام جديد من معايير تقييم الكفاءة البيداغوجية والعلمية، بحيث أن نمو هيئة المرسمين، قد يكون في مصلحة الوافدين الجدد الذين يفتقرون للشهادات الشرعية والذين استطاعوا حرق المراحل.... ليس بتقديمهم إنتاجا جديدا أكثر تكافؤا مع

[7]- من الناحية المثالية على الأقل، بقد ما تتم ترقيته وتثمينه بشكل ثانوي في مجالي النشر والصحافة.

المتطلبات العلمية كشرط للدخول...بل شكلا مخففا ومصغرا (منقوصا) من الأطروحة القديمة وللحائزين على الشهادات الشرعية والذين لا يكتسبون لا كفاءة خصوصية ولا استعدادات لاكتسابها.

ومن جهة أخرى، التحدّي الجماعي الذي يشكله الاحتجاج المفتوح أو المبطن ضد التراتبيات الهرمية الجامعية التي تتأسس على مبادئ متناقضة في العمق ويصعب تبريرها، وفقا للمبادئ العلمية الحصرية: ولهذا، فقد كان التنظيم النقابي هو المعبّر الحقيقي عن جميع أولئك الذين يشعرون بأنهم يئسوا في طموحاتهم المشروعة، سواء تعلق الأمر بالمستفيدين من التوظيف الجديد [ولم يتمكنوا من أن يستنفعوا من الفرص المتاحة الجديدة، جراء تزايد ونمو الهيئة الأستاذية] أو الوافدين المتخلفين من نمط التوظيف القديم [ضحايا التلكؤ والتطبّعات التي تحملهم على تمديد مدة تحضير أطروحة، تم الشروع فيها مؤخرا والتي تثقلها (في حالة الملكفين بالدروس) الأعباء والالتزامات المسجلة في المراكز (مكانات الأساتذة) التي تم الحصول عليها، نظير ترقية متسرعة مزيفة].

وبقطع علاقة التماهي المسبقة للأساتذة ومراكز (الاساتذة) وتواطؤ الحائزين والمشرحين للانخراط في معايير الترقية المشروعة، تكون عملية تحول معايير التوظيف قد سلمت الحقل الجامعي إلى الآثار المجتمعة للقانون القديم للسيرة المهنية وتخطي هذا القانون: ولسنا نرى أين ومتى يمكن أن تبرز القوى القادرة على فرض بناء عملي لنظام يرتبط فيه التوظيف والترقية، وحسب، بمعايير الإنتاجية والفعالية العلميتين أو البيداغوجيتين (ibid, p. 204-205).

7. اللحظة النقدية

وفي فصل أخر مقتضب من مؤلف "الإنسان الأكاديمي"، يقترح علينا بيير بورديو تحليل أحداث مايو 1968 والتي يرتكز فيها بالأساس على هذا الموقف في حد ذاته، حسب الأجيال والرتب في الجامعة (ibid, p. 207 sq.). وقد أشار إلى أن المساعدين الذين كانت خصائصهم الاجتماعية قريبة جدا من خصائص الطلبة الذين يدرّسونهم، يجدون أنفسهم في الغالب في الجهة نفسها من المتراس، ضد طائفة الأساتذة (البروفيسورات) ["الشيوخ" المدافعين عن النظام القديم المنتقد]، وفق شروط التعليم الجديدة. وجراء ذلك، فإن "أزمة" النظام الجامعي الذي مثلت أحداث مايو 68 أوجه، لا تستند وحسب إلى مضاعفة أعداده وندرة وسائل التعليم المترتبة على ذلك، لكن وبالأخص على تعديل التركيبة الاجتماعية للجمهور والإطارات التابعة في الجامعة، ما يحدث حالات من اللاتوافقات المستديمة بين الطموحات الذاتية والوضعيات الموضوعية. وليس من المصادفة، أن تتموقع بيئة لاتوافقات الأزمة في العلوم الجديدة (سيكولوجيا وسوسيولوجيا تحديدا) التي تعاني من عدم يقينية فرص التوظيف المهنية التي لا يمكنها سوى أن تفاقم من آثار اللاتوافق تلك. تبدو أزمة 68 إذن، كلحظة تزامن بين أزمات شخصية يعيشها الأعوان المتواجدون في وضعيات مماثلة، داخل حقول متباينة. من زاوية النظر هذه، فإن ازدهار الخطاب الطوباوي للقطع مع إعادة إنتاج هذا النظام الجامعي الهرم (والحفاظ على النظام)، يمكن تحليله كتعبير سياسي عن أزمة لاتوافقسوسيولوجي بين الطموحات الذاتية والإمكانات الموضوعية.

إن إعادة النظر في احتكار الإشهاد والتصديق على الكفاءات [والذي تحتكره المؤسسة الجامعية]، يعتبر أحد أعراضها (علاماتها) الأخرى. في عبارة واحدة، أن التحالف الظرفي بين المستحوذين على المراكز الخاضعة في مختلف الحقول، هو

محصلة أساسية لقطيعة معممة لميكانزم "سوّي" للتعليم الذي يموه ويحجب في الوقت العادي، آليات إعادة الإنتاج. إن الأزمة التي انطلقت من المؤسسة المركزية من أجل تنفيذ ميكانزمات إعادة الإنتاج تلك، قد امتدت بسرعة لكي تشمل قطاعات أخرى خارجية عنها. ومثلما نرى بالطبع، فإن بيير بورديو يمنح في الوقت ذاته، أهمية كبيرة لأحداث مايو 68 التي يحلّلها كلحظة وعي، من قبل عدد كبير من الأعوان، بواقع إعادة إنتاج الهيمنة ويعطي في الوقت ذاته، قيمة متواضعة للخطاب السياسي العام والمعياري الذي يترتب عنه، بتأويله من زاوية نظر سوسيولوجية بين مواقف مهيمن عليها (تابعة) في حقول اجتماعية مختلفة. يعتقد هذا السوسيولوجي المعاصر، أن ألأزمة ليست قبل كل شيء أزمة جامعة، ما يفسر مشاركته في الأحداث في الميدان الخاص بالتربية وإحجامه المريب، عن مواجهة الخطاب السياسي المعمّم الذي يعتبر بمثابة نتيجتها الأكثر مرئية. ويؤكد بيير بورديو حديثا التزامه بهذا الخط، في معرض حديثه عن دور المثقف في المجتمع. من خلال النص التالي: "إذا كان من المهم اليوم [وإذا لم يكن ضروريا] أن عددا من الباحثين المستقلين ينخرطون في الحراك الاجتماعي. فذلك، لأننا نواجه سياسة عولمة (أقول بالتحديد "سياسة عولمة"ولا أقصد بـ"عولمة"، كما لو أن الأمر يتعلق بسيرورة طبيعية" (بوخريسه، المرجع السابق، ص 24).

لقد تمت عدة قراءات آلوية واختزالية لكتاب بيير بورديو الموسوم "إعادة الإنتاج" (Bourdieu et Passeron, 1970) [إنها قراءات كتيمة بالضرورة، بشأن الحقيقة التي تقول أن كل بناء حقيقي لموضوع سوسيولوجي صارم، يقترن بقراءات أخرى للموضوع الفعلي] بحيث يجب التأكيد على الأهمية التي يكتسيها، في هذا الشأن، الفصل الختامي المخصص "للحظة النقدية"[8]. وهذا الأخير بالتدقيق، بالنظر إلى "(...) مصادفة أثار العديد من الأزمات الكامنة ذات الشدة القصوى (...)"، فإن الأزمة تتعمم والمجتمع – تقريبا - يتغيّر. الأزمة التي يتم تعريفها "(...) كظرف، يعني كتقاطع واقتران بين سلسلات سببية مستقلة"، تفترض "وجود عوالم منفصلة" أو "استقلالية نسبية للحقول" الجامعية والاجتماعية في الوقت ذاته، "كما (...) ارتباطها النسبي بالبنيات الأساسية –خاصة بناءات الاقتصاد- التي تحدد بديهية مختلف الحقول (الاجتماعية)" (Bourdieu, 1984 : 227).

هكذا، يتم التأكد من جانب ثاني، على الاهتمام النظري وعلى مفهوم الحقل [الذي صقله ب. بووردیو ببطء وبحذر في عمله والباحثون الذي يعملون في إشكالية مشتركة] المترتب (مفهوم الحقل) عن وضع الفضاءات الاجتماعية التي يتم توصيفها حتى الآن في علاقة [من وجهة نظر منطقها الداخلي واستقلاليتها النسبية] بهدف تفكير ظاهرة التغيّر الاجتماعي، بشكل عام. وفي الحقيقة، وبسبب ميكانزم التخفيض البنيوي ذاته، فقد اضطر الطلبة كما الأساتذة (الملحقون أو المساعدون) في السوسيولوجيا، في شهر ماي 1968، إلى تشكيل جبهة موحّدة. وبسبب مماثلة عامة جدا بين المراكز (المكانات) [إذ يوجد في كل حقل اجتماعي، مهيمن عليهم] وبتكلفة وخطر حدوث، ربما بعض حالات سوء الفهم، فإن فئات أخرى من الأعوان قد وجدوا في الانتساب إلى هذه الجبهة المتمردة ضد السلطة المركزية (السياسية والجامعية)، تمثيلا وتماهيا مع قضيتهم. إن الأمر يتعلق بقطيعة معممة في الانخراط العام، حيث أن الأزمة تفتح فضاء العمل السياسي، وبحكم الضرورة التي تخلقها، فإنها تمنح معنى وتناسقا للوضعية اللامحددة مؤقتا ونسبيا لأولئك الذين يعايشونها.

[8]- وقد قام ج-ك. باسرون مؤخرا بتقديم تفكير صارم حول هذه القضايا في مقال (Passeron, 1986 : 63-81).

على ما يبدو، إذ أمكن أن تؤدي ردة فعل أولى إلى إهمال هذا الكتاب [الذي يعالج في الظاهر، العصر الذهبي واللحظات الكبيرة لمؤسسة (الجامعة) فقدت منذ ذلك الوقت، الكثير من بريقها وأهميتها الاجتماعية]، فلن توجد أسباب أخرى لهذه الأسطر، سوى لأنها تدفع بكل واحد منا إلى أن يتراجع عن رأيه ويراجعه. ليس لأنه لا توجد هناك من مادة تتطلب النقاش –إن لم نقل الاعتراض- لكن، لهذا السبب عينه. ليس كل شيء بالتأكيد ناضجا، في هذا الحقل الواسع من الفرضيات. وعليه، أليس هناك ما يكفي، من أجل محاجة الخيار المفضل لتقنية استكشافية –تحليل التناسبات- من أجل تبرير التخلي والعدول عن صرامة الضبط اللاحقة للعلاقات الإحصائية بين المتغيرات.

هكذا أيضا، أليس من المؤكد أن الهرمية الطبية العليا [والتي تم استقطابها في النهاية، على أساس قرابة نمط وأسلوب الحياة (السّمت، الهبتوس أو التطبّع)]، صارت محدودة عندئذ، في مستوى التأهيل والاستعدادات حيال العلم [9]، ومن المريب بالعكس، أن إجراءات وشروط توظيف العلميين تستبعد وتقصي إلى الأبد وبالكامل، الاعتبارات ذات الطابع الثقافي أو الأخلاقي. لكن، هناك العديد من المسائل أو الانتقادات التي يمكن أن تصاغ وتوجه هكذا، بشكل مختلف بالطبع، ضد الكاتب والكتاب، وفقا لمركز (مكانة) القارئ والتي يتوقع الكاتب بيير بورديو أن بعضا منها لن تكون بريئة بشكل كامل. يظل مع ذلك، من اللائق حول هذه النقطة، عندما طرح بيير بورديو إشكاليته (بديهيته) بدقة وأثرى على الدوام تحليلاته للقضايا الجديدة المزوّدة بفرضيات عديدة، فهو يتعرض بشكل تعسفي أكثر إلى نيران النقد –ولو كانت انتقادات لا مبالية- بخلاف الأمر لو أنه قام بتأويل خاص، يستهدف ترميم وسد كافة الثغرات وقلص إشكاليته إلى الأدنى والضروري. سيكون إذن، من المفارق كما من غير العدل، أن تعكس هذه الاستفاضة في التحليل لموضوع الدراسة، نوعا ما، نصف الكأس الفارغة.

خلاصة

كشف السوسيولوجي بيير بورديو في مؤلفه "الإنسان الأكاديمي" كيف أن أساتذة الجامعة، يتمتعون بفنّ مماطلة ومراوغة المشرحين إلى مرتبة الأستاذية. ويحاولون إخضاعهم إلى مواعيد ووعود تكون أحيانا معوّقة، لكي يتم قبولهم في صفهم ووظائفهم. عندما يفشل المرشحون للمرة الأولى في مناظرة التعليم العالي، فإن الأمر المعترف به بعد المسابقة، هو أن يتم نصحهم بضرورة التحفظ، ترقية وإثراء ملفاتهم والتسلح بالصبر. ولكي يشتغل وهم الوعود هنا، هناك شرطان اثنان لا بد من توفرهما. بداية، يجب ألاّ يكون عدد المرشحين في المرة القادمة لا كبيرا جدا (إمكانية فقدان ذاكرة اللجنة) ولا محدودا جدا (خطر الانتظار الطويل). وبعد ذلك، يجب على المرشحين المستبعدين، أن يتقبلوا بصفة مبطنة، قواعد لعبة الانصياع للسلطة الفكرية التي يمثلها الأعضاء المعترضون في اللجان المتعددة. إن المعارضة العنيفة من أحد هؤلاء الأعضاء، قد يضع النجاح على كف عفريت، خاصة إذا تحول العضو العدائي إلى رئيس جديد للجنة...

قائمة المراجع

[9]- يمكن الرجوع إلى سلسلة مقالات نشرت بالأساس في مجلة "أعمال البحث في العلوم الاجتماعية" (actes de recherche en sciences sociales) خصصت على سبيل المثال لحقول الرسوم المتحركة، تصميم الأزياء، العدالة، التربية المتخصصة أو الدين.

بوخريسه، ب. (2013)، تقنية المقابلة عند بيير بورديو، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)، عدد 36، 2013، ص-ص 116- 132.

بوخريسه، ب. (2017)، سوسيولوجيا بيير بورديو. تحليل في النظرية والمفاهيم والمنهج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

Bourdieu, P. (1997), Méditations pascaliennes, Paris : Seuil.

Bourdieu, P. (1984), Homo academicus, Paris, Éditions de Minuit.

Barthes, R. (1963), Sur Racine, Paris : Éditions du Seuil.

Picard, R. (1966), Nouvelle Critique, nouvelle imposture, Paris : .
Pauvert.

Bourdieu, P. (1976), «Le champ scientifique», in Actes de larecherche en sciences sociales, (2-3) : 88-104.

Bourdieu, P. (1980), Le sens pratique, Paris : Editions deMinuit.
Bourdieu, P. (1980), Questions de sociologie, Paris : Editionsde Minuit.

Bourdieu, P. (1977), « Contribution à une sociologie historique du mandarinat », in Actes de la recherche en sciences sociales, (15), note 36, p. 19.

Billeter, J-F. (1997), « Contribution à une sociologie historique du mandarinat », in Actes de la recherche en sciences sociales, Vol.
15 N° 1 ; pp. 3-29.

Bourdieu, P. (1984), « Espace social et genèse des'classes ' », in Actes de la recherche en sciences sociales, n°52-53 : 3-14.

Bourdieu, P. (1974), «Avenir de classe et causalité duprobable », in Revue française de sociologie, 15 (1) : 3-42.

Bourdieu, P., Boltanski,L. et Maldidier, P. (1971), « La défense ducorps », in Information sur les sciences sociales, volX (4) : 45-86.

Bourdieu, P. et Passeron, J-C. (1970), La reproduction. Eléments pour unethéorie du système d'enseignement, Paris :Editions de Minuit.

Passeron, J-C. (1986), « Hegel ou le passager clandestin. Lathéorie de la reproduction et l'histoire : analysecritique du concept de contradiction interne », in Esprit, Juillet : 63-81.